فاهرت الفقيه به و بما ذهب اليه الحكم في الاول ابن سهل و عنه
قوله بخلاف المبتاع ليس عنه منه ضمنه ح فان قيل انه يلزم
على ما ذكرتم في البيع في الاصول الاشبهة تقوم للمبتاع جاز هذا
الجواب في داخل الكتاب و عنه قوله فان كان في الملك زرع
اشترطه المبتاع فان اختلفا فقال المبتاع اشترطت على
البايع حصته من الزرع المستقل على وجه الارض المبيعة و قال
البايع لم يشترط علي شيئا من ذلك فالبيع على البايع وله
رد ذلك و قاله ابن المعذر في مقالات ابن مغيث و انكر ابن هذا
من قولهم في اختلافهم في قسم المبيع انما هو اذا كان الاختلاف
في غير الانقضاء اذا كانت ليست بموجودة في الصفقة و ما
كان منه مقصودا فيه التحالف و انكر مسئلة العبد يباع
وله مال فيقول البايع ما دخله بماله و يقول المشتري ما
اشتريته بماله فهو من هذا المعنى الذي ذكرناه و الله اعلم
فان كان في الجميع ارض مغلوبة فالقول للمبتاع و ان لم
يشترطه و ما كلام فيه للبايع قاله محمد بن سعيد و عنه
القنوي صح من وثاقين بن مغيث و لو باع رجل في اشتر ربما
زرع فاستثنى زرع عامه هذا لم يجز عند ابن القاسم انه بمنزلة
لو استثنى نصف زرع احدهما و قد قيل انه جائز بما انه لو
اجر احدهما في البيع لجاز له ان يستثني زرعه ذلك على
من يجب ابن القاسم و الاول اولى من الاستثناء و عنه قوله ثمرة
فرع فرت و لهذا قيل للبايع ح هو قول محمد بن عبد الحكم و به

افتى

افتى ابن الفخار و ابن عتاب بخصمها تقوم ان كان البايع ورقة كما فيه
من البيوع لابن سهل و عنه قوله فرضا لهم في ذلك مسئلة
تامل هذا مثل ما في كتاب الكفالة من المدونة فيما يكتبه
الموثقون من البيع على خلاف الصفة و هم يريدون
التشويه في التوثق للحالف و عنه قوله خلافا و قد سمعا
والبايع الحمل ما البيض ح يحسن هذا اذا كان البايع يخالف
فيه ملك البايع و تامل اذا لم يكن له ملكا و تامل كلامه
في التفريع هذا و قف عليه و عنه قوله و صفة الاحوال
ان يتوجه البايع مع المبتاع ح لا يكلف البايع البينة
على ذلك هو بنفسه ان شاء و عمله و ان شاء بنى فيما فيه
يقول على التوقيفة على ان رد ذلك الموثق بالبينة و الا استقلت
ان المبتاع غرم ما ادخل فيه و الله اعلم و انكى كلام ابن رشد في هذه
فوازل يحسن من جامع البيوع و قد يظهر من كلامه فيه
خلاف هذا و تامل ما اراد و عنه قوله حسبوا ما استغنى
عن ذكره بما انه لو قال البايع لم ابع الا ما يكتب كان القول
قوله و ربما يفعل الموثق منه شيئا قال بعض المفتين فان
مات البايع و طلب المبتاع اخذ الامر الذي اوقفه ان يعلم انزاله
الشاور و ان اقر المبتاع على الاصل للبايع لم يلزمهم انزال
و لو مه التوثيق من جهة الاصل فان و ان لم يرض بعض ورثة الاملاك
فلبايع ان لا يستنزل و الحكم بجميعها فهو كذا في نوازل يحيى
من جامع البيوع قال الهشاوري و ان ابتاع رجل ملكا من رجل فاشترى

Copyright © King Saud University